

Distr.: General
12 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والعشرون
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

تايلند

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-02028(A)



* 1 6 0 2 0 2 8 *

١- قدمت تايلند التقرير الخاص بالجولة الأولى من الاستعراض في عام ٢٠١١، وعلى إثر ذلك قبلنا ١٣٤ توصية وأعلننا عن ٨ تعهدات طوعية إضافية.

أولاً- المنهجية

ألف- التوعية

٢- عقب الجولة الأولى من الاستعراض، تُرجم التقرير الوطني وتُرجمت التوصيات المقبولة إلى اللغة التايلندية وتم توزيع التقرير والتوصيات على عامة الجمهور، بما في ذلك على الموقع الشبكي. ونظمت حلقات دراسية لإطلاع الوكالات ومنظمات المجتمع المدني على حصيلة الاستعراض.

باء- رصد التنفيذ وبناء القدرات

٣- عقب الاستعراض، وسعت ولاية اللجنة الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل من مجرد إعداد التقرير لتشمل الإشراف على تنفيذ العملية. وتجتمع اللجنة^(١) مرة في السنة على الأقل لتبادل الآراء ومناقشة التقدم المحرز والتغرات والتحديات.

٤- وفي عام ٢٠١٣، وضعت خطة عمل وطنية تستخدم كمبادئ توجيهية لتنفيذ ما قُبل من توصيات وما قدم من تعهدات طوعية في الاستعراض الدوري الشامل مع تحديد الإطار الزمني وتعيين الوكالات المسؤولة عن ذلك. وتضمنت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨^(٢) أيضاً توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتحقيق الفعالية والسلاسة في التنفيذ.

٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات مستكملة عن منتصف المدة^(٣) إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لمواكبة التقدم المحرز في التنفيذ والحفاظ على الزخم بين الجولتين.

٦- وترى تايلند في تبادل الخبرات^(٤) والمساعدة التقنية^(٥) عنصرين رئيسيين لتحقيق فعالية التنفيذ.

جيم- عملية الصياغة

٧- تتوخى هذه العملية أن تكون شاملة للجميع قدر الإمكان. فقبل الصياغة، نظمت حلقات دراسية في خمس مناطق لمتابعة التنفيذ وحصر التحديات المتبقية والشواغل الجديدة على أرض الواقع.

٨- وعقدت أربع حلقات نقاش جماعية مركزة بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية لإثارة مناقشة أكثر عمقاً فيما بين الوكالات المعنية والخبراء.

دال - عملية التشاور

- ٩- ونظمت مشاورات عامة في خمس مناطق لجمع الآراء والمساهمات المتعلقة بمشروع التقرير الأولي. وترد في هذا التقرير تعقيبات مفيدة.
- ١٠- وحظي التقرير بتأييد اللجنة الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل وبعد ذلك وافق عليه مجلس الوزراء، ما يؤكد التزامهما.

ثانياً - التطورات المستجدة منذ الجولة الأولى من الاستعراض

ألف - الدستور

- ١١- لا تزال حقوق وحرّيات الجميع مكفولة بموجب الدستور فضلاً عن القوانين ذات الصلة.
- ١٢- فالدستور المؤقت لعام ٢٠١٤ (المادة ٤) يكفل للجميع الكرامة الإنسانية والحقوق والحرّيات والمساواة على نحو ما نصت عليه الدساتير السابقة. ويتضمن أيضاً حماية حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية التي انضمت إليها تايلند.
- ١٣- وتعكف لجنة صياغة الدستور حالياً على صياغة الدستور الجديد. وعندما يصبح جاهزاً (المتوقع في مطلع نيسان/أبريل ٢٠١٦)، سيخضع لاستفتاء عام. وحرصاً على أن تكون عملية الصياغة شاملة للجميع، التمسّت لجنة صياغة الدستور آراء مختلف القطاعات، بما في ذلك آراء مجلس الوزراء، والمؤسسات المستقلة^(١)، والأحزاب السياسية، والأكاديميين، والقطاع الخاص.

باء - السياسات الحكومية

- ١٤- تعلق الحكومة أهمية قصوى على تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع فئات الشعب. وقد حددت الحكومة، في بيان السياسة العامة الذي أدلت به الجمعية التشريعية الوطنية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، معالجة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الالتزام بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما سياستين عامتين من السياسات الرئيسية الإحدى عشرة.
- ١٥- وتعهّدت الحكومة بوضع نظام الحماية الاجتماعية؛ وتحسين نظام الرعاية، لا سيما لفائدة الفئات الضعيفة؛ وتعميم حقوق الانتفاع بالأرض أو الحيازة على الفقراء، ومنع مشاكل الاتجار بالبشر والتصدي لها.
- ١٦- وسعت الحكومة جاهدة إلى تسريع عملية مراجعة المدونات القانونية والقوانين الأخرى التي عفا عليها الزمن ولم تعد تتماشى مع الالتزامات الدولية. وتعمل الحكومة أيضاً على زيادة

تحسين فرص الوصول إلى العدالة من خلال تعزيز نظم المعونة القانونية والمالية وصندوق تحقيق العدالة الذي يقدم الدعم للفقراء والمحرومين، وبمنح كذلك تعويضات للمتضررين.

جيم - الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

١٧- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أقر مجلس الوزراء الخطة الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان (٢٠١٤-٢٠١٨). وتدعو الخطة، التي استندت في صياغتها إلى مشاورات جرت مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، إلى قيام مجتمع يحترم الحقوق والحريات والمساواة. وتعتبر هذه الخطة أكثر شمولاً من سابقتها، إذ إنها حددت ١١ مسألة^(٧) و ١٥ فقرة مستهدفة^(٨)، وانطلاقاً منها وضعت خطط عمل محددة للوقوف على مختلف احتياجات هذه الفئة وخصائصها.

١٨- ولا يزال التنفيذ الفعلي الملموس يمثل هدفاً رئيسياً من أهداف الخطة. وقد أوعز مجلس الوزراء إلى جميع الوكالات بتقديم تقرير عن عملية التنفيذ بانتظام. ونظمت إدارة حماية الحقوق والحريات^(٩) أيضاً دورات تدريبية للمسؤولين في الوكالات الحكومية المعنية لتنفيذ الخطة على نحو فعال.

دال - الإطار التشريعي

١٩- منذ جولة الاستعراض الأولى، جرى إقرار أو تعديل عدد من التشريعات المتصلة بحقوق الإنسان لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفيما يلي أبرز هذه التشريعات:

- **قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٥** (دخل حيز النفاذ في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، ويهدف إلى حماية كل فرد من التمييز على أساس نوع الجنس، بمن في ذلك من يعبر عن ميل جنسي مخالف للجنس البيولوجي. ونص هذا القانون على إنشاء آليات هي: اللجنة المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين تعزيراً للمساواة بين الجنسين في جميع الوكالات، واللجنة المعنية بالنظر في التمييز الجائر بين الجنسين لتلقي الشكاوى وإصدار الأوامر بتسليط عقوبات أو منح تعويضات لضحايا التمييز، وصندوق تعزيز المساواة بين الجنسين للتعويض أو الجبر؛
- **التعديل الذي أدخل عام ٢٠٠٨ على قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص** (دخل حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ويهدف إلى مواصلة تكثيف الجهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن التعديلات الهامة التي أدخلها تحويل السلطات صلاحية إغلاق المصانع أو وقف تراخيص المركبات مؤقتاً، وفرض أشد العقوبات على الجاني، وتطبيق نظام مصادرة أصوله وتعويض الضحايا من هذه الموارد؛

- **القانون المتعلق بإنشاء صندوق تحقيق العدالة لعام ٢٠١٥** (نشر في الجريمة الرسمية الملكية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وسيدخل حيز النفاذ في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، ويهدف إلى ضمان حصول كل فرد، لا سيما الفقراء والضعفاء، على فرص الوصول إلى العدالة. وتشمل المساعدات التي يقدمها الصندوق الدعم المالي لتوفير إمكانية الحصول على المعونة القانونية وخدمات المحامي، والمساعدة في الإجراءات القضائية، بما في ذلك في جمع الأدلة والبراهين، وتسديد رسوم المحاكم بقيمة الكفالة، فضلاً عن نشر المعرفة القانونية الأساسية؛
- **القانون المتعلق بحماية الأشخاص الضعفاء لعام ٢٠١٤** (دخل حيز النفاذ منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وهو يوفر حماية أفضل للأشخاص المشردين أو الذين يعيشون في حالة فقر أو في ظروف صعبة. وتشمل هذه الحماية أحكام الرعاية الاجتماعية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل؛
- **التعديل الذي أدخل على القانون الجنائي لتجريم استغلال الأطفال في المواد الإباحية** (دخل حيز النفاذ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ويهدف إلى توفير قدر أكبر من الحماية للأطفال من مجموعة أوسع من أنواع الاستغلال الجنسي، عملاً باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الثاني. وبموجب هذا التعديل، يحدد القانون التايلندي للمرة الأولى، تعريفاً لـ "استغلال الأطفال في المواد الإباحية" ويأخذ في الاعتبار استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التصوير وانتشار المواد الإباحية عن الأطفال على شبكة الإنترنت؛
- **التعديل الذي أدخل على القانون الأساسي لمكافحة الفساد (رقم ٣)** (دخل حيز النفاذ في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥) بهدف مواءمة القانون مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها تايلند منذ عام ٢٠١١. ووسّع هذا التعديل نطاق تهم الفساد ليشمل الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية، وطبق تقدير الأضرار على أساس القيمة، وعلق العمل بالتقادم في حال فرار الجاني المزعوم من وجه العدالة، وحدد مسؤولية الأشخاص المعنويين في حالة الرشوة، وشدّد العقوبات المفروضة على الموظفين العموميين لارتكاب جريمة الرشوة؛
- **القرار الملكي المتعلق بمصائد الأسماك ٢٠١٥** (دخل حيز النفاذ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، ويهدف إلى إرساء الإدارة الرشيدة في مجال إدارة قطاع مصائد الأسماك، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه

وغير المنظم، ومنع العمالة غير القانونية في قطاع مصائد الأسماك، تماشياً مع المعايير الدولية.

- ٢٠- وتنظم أيضاً أنشطة بناء القدرات والمتابعة لفائدة المسؤولين في الوكالات المعنية بتنفيذ التشريعات المذكورة أعلاه لتعزيز التفاهم وتحقيق الفعالية في إنفاذها.
- ٢١- وستواصل الحكومة والجمعية التشريعية الوطنية تحسين القوانين أو إقرار قوانين أخرى في طور الإعداد، بما في ذلك قانون السجون لعام ١٩٣٦، مع إعطاء أولوية قصوى لمشاريع القوانين التي تدرج في إطار وفاء تايلند بالتزاماتها الدولية.

هاء- آليات حقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

- ٢٢- لا تزال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمارس عملها بموجب القانون الصادر بشأنها في عام ١٩٩٩.
- ٢٣- وقد خصصت الحكومة سنوياً ميزانية تعتبر كافية لكي تغطي اللجنة تكاليفها الإدارية، وتضطلع بولاياتها بفعالية واستقلالية. وبالإمكان أيضاً أن تطلب اللجنة الاستعانة بالصندوق الحكومي المركزي في تمويل الأنشطة الطارئة. وقد تمكنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من معالجة عدد من الحالات سنوياً تزيد عددها من ١١٢ حالة في بداية إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠١ إلى ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ حالة في السنة في الوقت الحاضر).
- ٢٤- وتقدم الحكومة تبرعات سنوية لدعم عمل منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. وتتيح هذه التبرعات للمنتدى تنفيذ أنشطة لتعزيز فعالية المؤسسات الأعضاء فيه. وتستفيد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً من مجموعة تدريبات ينظمها المنتدى.
- ٢٥- وتُسلّم الحكومة بأهمية وجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان قوية ونشطة تضطلع بولايتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال، ووفقاً لمعيار الاعتماد^(١) وتمشياً مع مبادئ باريس.
- ٢٦- وقد دأبت الوكالات الحكومية على التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تقديم المعلومات والإيضاحات عند الطلب، فضلاً عن الأخذ بآراء اللجنة وتوصياتها المفيدة.

الآلية الإقليمية

- ٢٧- تدعم تايلند بقوة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي من الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان. وفي عملية استعراض اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حثت تايلند اللجنة على النظر في

السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز ولاية الحماية المنوطة بها حرصاً على أن تحقق أثرها كاملاً وبشكل ملموس على أرض الواقع.

٢٨- وتؤيد تايلند اللجنة أيضاً في الاضطلاع بدور قيادي في جمع الدول الأعضاء للتعاون وتبادل الخبرات بشأن تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وسبل التصدي للتحديات المشتركة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بالتعاون مع حكومة تايلند، نشاطين يتعلق أحدهما بعملية الاستعراض الدوري الشامل والآخر بحقوق العمال المهاجرين.

٢٩- ودعت تايلند بقوة إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان في رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥^(١١). ونعمل أيضاً بشكل وثيق مع اللجنة بشأن تعميم مراعاة العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان في عمل جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عقدت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان حواراً إقليمياً في بانكوك بشأن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على صعيد جماعة الرابطة.

٣٠- وستواصل تايلند العمل مع اللجنة ودعمها في تنفيذ ولايتها خدمة لمصلحة شعوب المنطقة.

واو- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٣١- صدقت تايلند على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ونقحت تايلند أيضاً القوانين المحلية ووضعت آليات تنفيذ.

٣٢- وتعد تايلند من أوائل البلدان التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعملت الحكومة منذ ذلك الحين على ترجمة البروتوكول إلى اللغة التايلندية وتعميمه على الجمهور. وهي أيضاً بصدد إنشاء آلية وطنية لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الصك.

٣٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أنشأت تايلند لجنة وطنية للنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقعتها تايلند في عام ٢٠١٢. وأيدت اللجنة خطة صياغة تشريع جديد لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية عندما تصبح تايلند طرفاً فيها. وينظر مجلس الوزراء حالياً في مشروع القانون المتعلق بمنع التعذيب والاختفاء القسري والقضاء عليهما، الذي يتضمن أيضاً تعريف التعذيب المنصوص عليه في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب.

٣٤- وتبحث تايلند حالياً إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وتعمل وزارة العدل، بالتعاون مع منظمات شتى، مثل رابطة منع التعذيب ولجنة

الحقوقيين الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل التوعية بالبروتوكول الاختياري وتعزيز فهمه في أوساط جميع الوكالات المعنية.

٣٥- وسحبت تايلند التحفظات والإعلانات التفسيرية بشأن مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في السنوات الأربع الماضية على النحو التالي: (١) *الإعلانات التفسيرية بشأن المادة ٦ (٥) والمادة ٩ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ و(٢) *التحفظ على المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة* في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ و(٣) *الإعلان التفسيري بشأن المادة ١٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٦- وتايلند بصدد سحب التحفظ على المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الذي تستعد وزارة العدل لعرضه على موافقة مجلس الوزراء)، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (يتوقع أن يقره مجلس الوزراء بحلول أيار/مايو ٢٠١٦)، والتصديق على ثلاث اتفاقيات صادرة عن منظمة العمل الدولية، وهي اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ (أقرها مجلس الوزراء في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧ بشأن السلامة والصحة المهنتين (أقرها مجلس الوزراء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (تعمل وزارة العدل على تجميع الملاحظات الواردة من الوكالات المعنية).

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التنمية والقضاء على الفقر

٣٧- أولت الحكومة اهتماماً كبيراً للتنمية الاقتصادية، ما أدى إلى الحد من الفقر في البلد. ومنذ عام ٢٠١١، نقل البنك الدولي تايلند في تصنيفه للدخل من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

٣٨- وتدخل تايلند اليوم عامها الأخير من الخطة الوطنية الحادية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٢-٢٠١٦). وتسترشد هذه الخطة بفلسفة جلالة الملك القائمة على اقتصاد الاكتفاء الذاتي من أجل الاستقرار والاستدامة. وتهدف الخطة أيضاً إلى زيادة قدرة البلد على التحمل والتكيف، وتعزيز البنية التحتية الوطنية فضلاً عن تنمية الموارد البشرية لبناء مجتمع يملك أفراده القدرة على التكيف بشكل أفضل مع التغيرات ويتمتعون بفرص متساوية في الاستفادة من الموارد ومنافع التنمية.

٣٩- وبفضل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حققت تايلند العديد من الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الإنمائية الإضافية للألفية، مثل تقليص الفقر والجوع بمعدل النصف، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وكبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقليص نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، فضلاً عن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٤٠- ومع ذلك، يتعين على تايلند تسريع جهودها من أجل تحقيق الأهداف المتبقية، بما في ذلك كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، واعتماد التنمية المستدامة بيئياً، وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفسية في المناطق النائية، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤١- وتواجه تايلند أيضاً تحديات أخرى منها، على وجه الخصوص، الوقوع في فخ الدخل المتوسط، وعدم المساواة الآخذ في التفاقم وتوزيع الدخل غير العادل بين الناس. وقد سعت الحكومة إلى حل هذه المشاكل عن طريق زيادة القدرة الوطنية التنافسية، والاستثمار في البحث والتطوير، وتكييف البنية الاقتصادية والاجتماعية، مثل النظام الضريبي (أي ضريبة التركات وضريبة الأراضي)، فضلاً عن وضع قواعد ولوائح تنظيمية عادلة ومتسقة، تكفل المساواة وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد والخدمات العامة، وتعزز سيادة القانون، وتحارب الفساد والمحسوبية. ووضعت الحكومة في فترة وجيزة، تدابير لمساعدة المزارعين وذوي الدخل المنخفض ممن يتأثرون بفترات الركود الاقتصادي والكوارث.

٤٢- ومن التحديات الرئيسية الأخرى، الحاجة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الإنمائية الكبرى، التي قد تؤثر على مصادر رزق السكان المحليين والبيئة. وأعدت الحكومة تدابير عدة للتخفيف من هذه الآثار إلى الحد الأدنى، منها على سبيل المثال، اشتراط تقييم الأثر البيئي والصحي بانتظام، وإنشاء لجنة معنية بالرصد، واتخاذ تدابير ترمي إلى تخفيف الضرر أو تعويض السكان المتضررين، من قبيل توفير أماكن إيواء جديدة يُرحّلون إليها. وقررت الحكومة أيضاً تعليق بعض المشاريع على إثر شواغل أثارها المجتمع المدني، وشجعت على الحوار مع المجتمعات المحلية في سبيل التوصل إلى اتفاق.

٤٣- وبذلت تايلند قصارى جهدها للتقيد بالتزاماتها المتعلقة بتغيير المناخ العالمي بوسائل منها، على وجه الخصوص، منع إزالة الأحراج حول البيوت^(١٣). بيد أن الحكومة تعي ضرورة احترام حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية في الحصول على حصة عادلة من المنافع الناجمة عن استغلال الأراضي والموارد الطبيعية. ولا يزال تنفيذ التدابير الرامية إلى حل قضايا الأراضي المتعلقة بالفقر مستمراً. وقد نفذت اللجنة الوطنية للأراضي المشروع الرامي إلى منح التصريح باستخدام الأراضي لكي تتمكن المجتمعات المحلية من العيش واستخدام الأراضي الحرجية جمعياً، استناداً إلى فكرة "مجتمع محلي يعيش في وئام مع الغابة". ويهدف المشروع إلى معالجة مشاكل الماضي

المتعلقة بنقل سندات ملكية الأراضي إلى المؤسسات التجارية أو المضاربين، فضلاً عن التعدي على الأراضي وإزالة الغابات.

٤٤ - ووضعت الحكومة أيضاً قواعد ولوائح تنظيمية لكي يتسنى للجماعات العرقية، التي يمكنها إقامة الدليل على وجود أثر يشير إلى استغلالها للأرض منذ زمن بعيد، مواصلة العيش في الأراضي الحرجية. أما فيما يخص السكان الذين يتعين ترحيلهم، ولا سيما أصحاب الإمكانات المحدودة، فإن الحكومة تقدم مساعدات من قبيل السكن والتدريب المهني، مع مراعاة ثقافة هؤلاء السكان وأسلوب عيشهم.

٤٥ - ويجري حالياً صياغة مشروع الخطة الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٧-٢٠٢١) بالتشاور مع جميع القطاعات في كافة أنحاء البلد. وستركز الخطة على أربعة مبادئ رئيسية هي: (١) فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي؛ و(٢) تحقيق تنمية محورها الإنسان تشمل الجميع؛ و(٣) تعزيز الإصلاح الوطني؛ و(٤) تعزيز التنمية تحقيقاً للأمن والرخاء والاستدامة. وتهدف الخطة إلى بناء مجتمع متآلف قادر على التكيف مع التغيرات، مثل التجارة الحرة والتكنولوجيا الناشئة والكوارث الطبيعية. وترمي كذلك إلى التصدي للتحديات ذات الصلة بفتح الدخل المتوسط والشيخوخة والتفاوت الاجتماعي. وينص مشروع الخطة أيضاً على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة للبيئة، والإنتاج والاستثمار المسؤول اجتماعياً، والأعمال التجارية المراعية للبيئة في القطاع الخاص، من أجل الموازنة بين المصالح المتضاربة لتطوير الهياكل الأساسية والسياحة وحماية البيئة والحفاظ على أسلوب عيش السكان والمجتمع المحلي.

الحق في العمل

٤٦ - تولي الحكومة أهمية كبيرة لحماية حق جميع الأفراد في العمل، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي وجنسياتهم.

٤٧ - ونقحت الحكومة العديد من القوانين والتدابير من أجل زيادة الحماية والرعاية الموفرتين للعمال. ومن جملة ذلك زيادة الحد الأدنى للأجر اليومي إلى ٣٠٠ باهت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتعديل قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٥ الذي ينص على توسيع نطاق استحقاقات العمال في العديد من الحالات مثل البطالة، أو تجميد الأعمال التجارية مؤقتاً، أو الإصابة بالأمراض التي يجلبها المرء لنفسه أو العجز أو الوفاة. وينص القانون أيضاً على توسيع نطاق التغطية ليشمل جميع الموظفين المؤقتين في القطاع الحكومي والعمال التايلنديين الذين تشغلهم مكاتب تايلندية بالخارج. وينص القانون المتعلق بالعمل البحري المعتمد في عام ٢٠١٥ أيضاً على حماية العمال وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية.

٤٨ - ووضعت الحكومة تدابير لضمان سلامة العاملين والتحضير للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧. ومن هذه التدابير، الخطة الوطنية الرئيسية للسلامة والصحة المهنية والبيئة، وتندرج في إطارها الخطة الحالية (٢٠١٢-٢٠١٦) التي توسع نطاق التغطية

ليشمل العمال في القطاع غير المنظم، وإنشاء معهد السلامة والصحة المهنيين، في أيار/مايو ٢٠١٥ من أجل تنفيذ الخطة تنفيذاً فعالاً.

٤٩- وبذلت تايلند جهوداً من أجل تنفيذ التعهد الطوعي بشأن التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨ المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية. إذ عدّلت وزارة العمل قانون علاقات العمل بما يتماشى مع الاتفاقيتين المذكورتين وعرضته على مجلس الوزراء ليوافق عليه. ومع ذلك، قررت وزارة العمل، في ضوء الشواغل التي أثارها رابطات المستخدمين، سحب المشروع لكي يتسنى ترتيب مناقشات مستفيضة من أجل التوصل إلى اتفاق بين كافة المجموعات.

٥٠- وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طبقت الحكومة نظام تسجيل على نطاق البلد ككل، سجل في إطاره أكثر من ١,٦ مليون عامل مهاجر من البلدان المجاورة. وتساعد عملية التسجيل على ضمان حصول هؤلاء العمال على الحماية والرعاية بموجب قانون العمل التايلندي إسوة بالمواطن التايلندي. وبالإضافة إلى ذلك، عززت تايلند تعاونها مع البلدان المجاورة من أجل منع الاتجار باليد العاملة. ووقعت مع فييت نام مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال العمل والاتفاق المتعلق باستخدام العمال، في تموز/يوليه ٢٠١٥ (وضع التفاصيل جارٍ ويتوقع أن يبدأ النفاذ بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٦)، ومع كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويجري التفاوض حالياً بشأن ترتيبات مماثلة مع ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد وسعت مذكرتا التفاهم الجديدتان نطاق التعاون الذي تجاوز ما ورد في مذكرات التفاهم السابقة بشأن التعاون في مجال التشغيل ليشمل قضايا هامة أخرى من قبيل التعاون التقني والعمل وتنمية مهارات اليد العاملة.

٥١- وتعمل تايلند على منع وقمع الاتجار باليد العاملة، لا سيما في صناعة مصائد الأسماك والأعمال التجارية ذات الصلة. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على نظام تسجيل العمال المهاجرين في قطاع مصائد الأسماك، تمشياً مع نظام تسجيل العمال المهاجرين النظاميين، لتسوية أوضاعهم وشمّلتهم بالحماية بموجب قانون العمل التايلندي، وذلك بطرق منها منح تصريح عمل مؤقت وتوفير التأمين الصحي.

٥٢- وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعلن رئيس الوزراء منع وقمع الاتجار بالأشخاص خطةً وطنيةً، وأوعز إلى الوكالات المعنية بالعمل بجدية على مكافحة شبكات الاتجار ومقاضاة المتواطئين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون.

٥٣- وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أنشأت المحكمة الجنائية ثلاث دوائر جديدة، كلفت إحداها بمعالجة الاتجار بالبشر تحديداً. وتساعد الدائرة الجديدة على ضمان إسناد قضايا الاتجار بالبشر إلى قضاة من ذوي الخبرة والوعي بحساسية هذه المسألة وكذلك بخصوصية الإجراءات القضائية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الترتيب إلى تيسير المداومات بشأن القضايا بطريقة فعالة وسريعة ومنصفة. وبالإضافة إلى ذلك، كلف المكتب القضائي لجنة مخصصة بصياغة مشروع

قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالاتجار بالبشر، الذي سيجيز للضحايا المطالبة بالحصول على تعويض وللمحاكم بإعطاء الأمر بتعويضات عقابية ضد الجناة.

٥٤ - وخلال انعقاد مؤتمر القمة السابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، وقعت تايلند وغيرها من البلدان الأعضاء في الرابطة اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وتهدف الاتفاقية إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص على نحو فعال، ومساعدة الضحايا، وتعزيز التعاون عبر الحدود، وتبادل المساعدة القانونية بشأن المسائل الجنائية وإبرام اتفاقات بشأن تسليم المجرمين. وفي الوقت الحالي، يعكف الفريق العامل، المؤلف من الوكالات ذات الصلة، على ترجمة الاتفاقية إلى اللغة التايلندية بهدف عرضها على مجلس الوزراء ليوافق عليها لكي يشرع في عملية التصديق.

٥٥ - والحكومة ماضية في تعزيز وحماية حقوق العمال المنزليين والعمال في القطاع غير المنظم. وتشمل بعض الآليات (١) إصدار وزارة العمل اللائحة رقم ١٤ لعام ٢٠١٢ التي توفر حماية أفضل للعمال المنزليين، المسجلون منهم وغير المسجلين، مثل الحق في الإجازة الأسبوعية، والإجازة المرضية المدفوعة الأجر، والأجور عن تشغيل العامل في أيام العطل، (٢) واعتماد الخطة الاستراتيجية لإدارة شؤون العمال في القطاع غير المنظم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي خطة تقضي بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير دورات تدريبية للحصول على فرص عمل أفضل، و(٣) إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بإدارة شؤون العمال في القطاع غير المنظم في عام ٢٠١٢ لكي تتولى وضع السياسات ورصد تنفيذها.

٥٦ - ومن بين التحديات الرئيسية، قلة الوعي في أوساط أرباب العمل والعمال بحقوق العمل والقوانين ذات الصلة، ما يزيد من مخاطر التعرض للانتهاكات والتجاوزات. وقد عاجلت الحكومة هذه المسألة من خلال نشر معلومات مثل تدابير مكافحة الاتجار، ونظام تسجيل العمال، وحماية حقوق العمل، والسلامة في مكان العمل وما إلى ذلك (تُرجمت المعلومات الضرورية أيضاً إلى لغات ميانمار ولاو وكمبوديا لفائدة العمال المهاجرين)، ونظمت دورات تدريبية بشأن حقوق العمل، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.

الحق في الصحة

٥٧ - تواصل الحكومة توفير التأمين الصحي لجميع المواطنين التايلنديين، من خلال ثلاثة أنظمة رئيسية هي: نظام الاستحقاقات الطبية لموظفي الخدمة المدنية، ونظام التأمين الصحي الاجتماعي، ونظام التغطية الصحية الشاملة. وتشمل هذه الأنظمة جوانب عدة، بما في ذلك العلاج والوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة والتعافي. وتحمي كذلك الأسر المعيشية الفقيرة من العوز الناجم عن تحمل تكاليف الرعاية الطبية.

٥٨ - وبذلت وزارة الصحة العامة جهوداً من أجل مساعدة الأشخاص المقيمين في تايلند غير المشمولين بأي نظام من أنظمة التأمين حالياً، لا سيما الأشخاص الذين يواجهون مشاكل

تتعلق بوضعهم القانوني ومُعاليهم. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على قرار يقضي بضم حوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص من هذه الفئة التي تواجه مشاكل تتعلق بوضعهم القانوني إلى نظام الرعاية الصحية العام. وتعكف وزارة الصحة العامة حالياً على صياغة الاستراتيجية التي تكفل التأمين الصحي للأشخاص الذين يواجهون مشاكل تتعلق بوضعهم القانوني، لتكون بمثابة إطار في الأجل الطويل.

٥٩- ويحق للعمال المهاجرين المسجلين الحصول على التأمين الصحي والاستفادة من الخدمات الصحية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، وقعت وزارة الصحة العامة اتفاق تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن تحسين الرعاية الصحية للعمال المهاجرين، المسجلون منهم وغير المسجلين، في ٣١ مقاطعة حدودية بهدف زيادة فرصهم في الحصول على الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض.

٦٠- وعلاوة على إمكانية الحصول على التأمين الصحي، تعمل الحكومة أيضاً على مواجهة تحديات أخرى، مثل ضمان تقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة، وتصحيح تفاوتات الإعانات بين أنظمة التأمين الصحي العام الثلاثة، وتخصيص ميزانية كافية لكفالة استدامة السياسة العامة المتبعة.

٦١- واتخذت الحكومة تدابير لخفض معدلات وفيات الأمهات والرضع. ووضعت وزارة الصحة العامة المبادئ التوجيهية للممارسة السريرية فيما يتعلق بالأمهات والرضع واستحدثت دورة تدريبية عن المخاض الطبيعي ورعاية الرضيع في المستشفيات المجتمعية. ونظمت تدريبات أيضاً للأطباء والممرضات العاملين في غرفة التوليد. وتندرج هذه الأنشطة في إطار المساعي المبذولة من أجل التوصل إلى خفض نسبة الوفيات النفاسية إلى ١٥ في المائة لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حي (في عام ٢٠١٤، بلغت هذه النسبة ٢٣,٣ في المائة لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حي) ونسبة وفيات الرضع ٨ في المائة لكل ١.٠٠٠ مولود حي.

٦٢- واستحدثت وزارة الصحة مجموعة أدوات تتعلق بالتهوض بالصحة لاستخدامها كمواد لتثقيف طلبة المدارس الثانوية بشأن قضايا من قبيل الغذاء والتغذية والرياضة وتنمية اللياقة الصحية المناسبة للسن. ويتمثل الهدف منها في معالجة مشكلة سوء التغذية لدى الأطفال على نحو مستدام.

الحق في التعليم

٦٣- خصصت نسبة تفوق ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم سنوياً. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسة توفير التعليم للجميع وضمان فرص جميع الأطفال في الحصول على التعليم بكافة المستويات والفئات، سواء كان نظامياً أو غير نظامي. وقد ظل معدل الالتحاق الصافي في البلد يفوق دائماً ٨٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، الذي يأخذ في الاعتبار الأطفال في جميع الأعمار في مرحلة التعليم الابتدائي، ٤,١٠٠ في المائة.

٦٤- ونص قانون التعليم الوطني لعام ١٩٩٩ على رفع مدة التعليم الإلزامية من ٦ سنوات إلى ٩ سنوات، وعلى توفير فرصة التعليم الأساسي المجاني لمدة ١٢ عاماً لجميع الأطفال حتى يتسنى للطفل أن يختار بين مواصلة التعليم العالي أو حوض غمار العمل.

٦٥- وطبقت الحكومة في بعض المناطق التي يملك سكانها هوية فريدة ويتحدثون أكثر من لغة واحدة، مثل أفراد الجماعات الإثنية أو سكان المقاطعات الحدودية الجنوبية، برنامج التعليم الثنائي اللغة (مثل التايلندية ومالاي أو التايلندية ولغات محلية أخرى) ليكون أداة من شأنها أن تعزز التعلم على نحو فعال وتحسن التواصل بين المدرسين والطلاب. وتعلق الآمال على هذا البرنامج لإدخال تحسينات على جودة التعلم لدى الطلبة، فضلاً عن تنمية تقديرهم للغتهم وثقافتهم إلى جانب فهم الثقافات الأخرى. ومع ذلك، فإن الحكومة واعية تماماً بوجود بعض التحديات، لا سيما نقص المدرسين الذين يملكون خبرة التعليم باللغتين معاً.

٦٦- ولا تزال تايلند تواجه تحديات، لا سيما فيما يتعلق بجودة التعليم وانعدام المساواة في هذا المجال. وأعلنت وزارة التعليم تحسين مستوى التعليم أولوية من الأولويات، وهي ستكثف الجهود المبذولة لحل مشكلة الأمية، وبناء قدرات المعلمين والعاملين في مجال التعليم، لا سيما في المناطق التي تشهد نقصاً، فضلاً عن إصلاح النظام، مع التركيز على أساليب التعلم والتعليم لتحسين التحصيل العلمي لدى الطالب. وأعدت وزارة التعليم أيضاً مشروعاً للتعلم عن بعد باستخدام السواتل للوصول إلى المدارس على نطاق البلد، بما في ذلك المدارس الواقعة في المقاطعات الحدودية الجنوبية والمناطق الريفية.

باء- حقوق فئات محددة

٦٧- انتهجت عدة سياسات وأُخذت عدة تدابير لحماية الأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف، ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء مركز جامع مختص بالأزمات مع خدمات الخط المباشر في عام ٢٠١٣ لتقديم المساعدة الاجتماعية الفورية إلى الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعرضون لمشاكل من قبيل الاتجار بالبشر، وعمالة الأطفال، والعنف المنزلي والحمل غير المرغوب فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أيضاً مراكز استشفاء مجتمعية لتقديم مساعدة مماثلة لأفراد المجتمع المحلي.

الأطفال

٦٨- وضعت الخطة الوطنية الأخيرة لتنمية الأطفال والشباب (٢٠١٢-٢٠١٦) استناداً إلى التوصيات المقدمة من لجنة حقوق الطفل. وتركز الخطة على أربعة مجالات رئيسية هي: (١) تقوية المناعة طوال مراحل الحياة، (٢) حماية ونماء الأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة، (٣) بناء قدرات الشبكات المعنية بنماء الأطفال والشباب، (٤) وتحسين منظومة الإدارة والتنظيم الخاصة بحماية ونماء الأطفال والشباب.

٦٩- وتمشياً مع المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، يُمنح جميع الأطفال المولودين في تايلند الحق في تسجيل الولادة وغير ذلك من الحقوق بموجب هذه المادة. ولا نزال ننظر أيضاً في إدخال مزيد من التعديلات، عند الاقتضاء، على قانون سجل الأحوال المدنية لعام ٢٠٠٨ وقانون الجنسية لعام ٢٠٠٨، فضلاً عن النظر في زيادة فرص الوصول إلى خدمات تسجيل الولادات واستخراج وثائق فردية، بما في ذلك تسجيل الولادات المتأخر، وذلك للاستفادة من التقدم الذي أحرزناه في الحد من حالة انعدام الجنسية.

٧٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على برنامج منحة دعم الطفل الذي يقدم علاوة شهرية قدرها ٤٠٠ باهت للمواليد من أبوين تايلنديين يعيشان ضمن أسرة معيشية فقيرة، في سنتهم الأولى. ويهدف المشروع إلى توفير الحماية والرعاية الأساسية فضلاً عن مساعدة الآباء في تغطية التكاليف الأساسية لخدمات رعاية الطفل ذات الجودة. وهو جزء من الخطة الحكومية للتنمية البشرية طيلة دورة الحياة. وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري على توسيع نطاق المشروع ليشمل دعم الأطفال حتى عمر ثلاث سنوات على الأقل.

٧١- وبدأ نفاذ قانون حماية الأطفال المولودين عن طريق التقنيات المساعدة على الإنجاب، أو مشروع قانون تأجير الأرحام في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، وذلك بهدف منع سلوكيات تأجير الأرحام وبيع الأطفال التي تتنافى مع الأخلاق وصون حقوق الأم وكذلك حقوق الطفل.

٧٢- وممارسة العقوبة التي تنطوي على العنف أو الإيذاء محظورة بموجب العديد من القوانين، وهي قانون حماية الطفل لعام ٢٠٠٣ الذي يحظر إتيان فعل أو تقصير فيه تنكيلٌ بدني أو نفسي بالطفل (المادة ٢٦)، والقانون المدني والتجاري الذي لا يجيز للوصي إلا استخدام الوسائل المعقولة في معاقبة الطفل بغرض التأديب (المادة ١٥٦٧)، ولائحة وزارة التعليم لعام ٢٠٠٥ بشأن معاقبة التلاميذ التي تحظر العقوبة القاسية (المادة ٦). والحكومة تعي الممارسات المتبعة حالياً، وتعني أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإذكاء وعي المدرسين والآباء، لا سيما بشأن القوانين ذات الصلة وحقوق الطفل. وتتخذ أيضاً تدابير للتشجيع على بناء علاقة الطالب - المدرس، واستخدام أسلوب التأديب الإيجابي، فضلاً عن إيجاد بيئة تساعد على تعلم الطفل ونمائه في البيت وفي المدرسة.

٧٣- وتعكف وزارة العدل أيضاً على دراسة الجدوى من رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ١٠ سنوات إلى ١٢ سنة، تمشياً مع المعايير الدولية وتوصيات لجنة حقوق الطفل.

٧٤- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لا تزال ممارسة العنف على الأطفال من التحديات التي تواجهها تايلند. وسعيًا لمعالجة هذه المسألة، اعتمدت الحكومة سياسات واستراتيجيات لمنع العنف ضد الأطفال والشباب والتصدي له (٢٠١٥-٢٠٢١) ستكون بمثابة مخطط عام بالنسبة للوكالات المعنية، على الصعيد الوطني والمحلي. وشرعت وزارة التنمية البشرية والأمن البشري بالفعل في تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات من خلال تعزيز فهم الوكالات على مستوى المقاطعات، وإعداد مقرر لتدريب المدرسين والآباء. وبالإضافة إلى ذلك،

تعد تايلند أيضاً بلداً رائداً في مجال الدعوة إلى خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال، التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع والعشرين للرابطة المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٧٥- وضوعفت الجهود المبذولة للتصدي لعمالة الأطفال فأثمرت نتائج إيجابية. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت اللجنة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال^(١٣)، الإخطار المتعلق بوجود قائمة مجمعة بالأعمال الخطرة، وهي من الالتزامات الواجبة امتثالاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، من أجل حماية الأطفال. ومن الإجراءات الأخرى الجديرة بالذكر، تغيير القوانين من أجل رفع الحد الأدنى لسن العمل في القطاع الزراعي (من سن ١٣ إلى ١٥ سنة) وفي سفن الصيد البحري (من ١٦ إلى ١٨ سنة) في عام ٢٠١٤. ومنذ عام ٢٠١٥، بادرت الحكومة، على نحو استباقي، إلى إقامة شراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما مع مصنعي السكر ومزارعي قصب السكر في القطاع الخاص، للقضاء على استخدام الأطفال في سلسلة الإنتاج برمتها. وتعزز الحكومة أيضاً إجراء دراسة استقصائية على الصعيد الوطني بشأن الأطفال العاملين في الصناعات الرئيسية في عام ٢٠١٦.

٧٦- وتعكف وزارة العمل على صياغة خطة وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (٢٠١٥-٢٠٢٠) في إطار رؤية "تايلند بمنأى عن أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول السنة المالية ٢٠٢٠".

٧٧- وإزاء هذا التقدم الإيجابي قررت وزارة العمل في الولايات المتحدة ترقية تايلند إلى مرتبة البلد الذي أحرز "تقدماً كبيراً" في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وهي أعلى مرتبة في التقييم، وذلك استناداً إلى ما توصلت إليه من "نتائج بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ٢٠١٤".

المرأة

٧٨- وضعت خطة النهوض بالمرأة (٢٠١٢-٢٠١٦)، تمشياً مع المبادئ التي تستند إليها المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين، لتوجيه السياسات فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة فضلاً عن تمكين المرأة في المجتمع. وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، تحدد الخطة خمس استراتيجيات هي: (١) تعزيز المواقف الإيجابية إزاء المساواة بين الجنسين، و(٢) زيادة قدرات المرأة والفرص المتاحة لها، و(٣) تعزيز صحة المرأة والصحة الإنجابية والحقوق، و(٤) تعزيز مشاركة المرأة في السياسة والإدارة وعملية صنع القرار و(٥) وتوطيد قدرات الآليات والمنظمات النسائية على جميع المستويات.

٧٩- وأنشأت الحكومة الصندوق الإنمائي للمرأة في عام ٢٠١٢ لتعزيز فرص المرأة الاقتصادية من خلال صندوق متجدد الموارد تستفيد منه المجموعات النسائية. ويستخدم الصندوق أيضاً كأداة لتعزيز المهارات النسائية القيادية والإدارية من خلال مشاريع تمكين المرأة.

٨٠- وسعيًا إلى زيادة المساواة بين الجنسين، أقر مجلس الوزراء، منذ عام ٢٠١٢، منح إجازة مدفوعة الأجر تصل إلى ١٥ يوماً للمسؤول الحكومي عندما تضع زوجته مولوداً. وسعت وزارة العمل أيضاً إلى التماس التعاون من القطاع الخاص لمنح العمال الذكور نفس استحقاقات الإجازة الوالدية.

٨١- وتولي تايلند أهمية للقضاء على العنف ضد المرأة. وإلى جانب قانون حماية ضحايا العنف المنزلي لعام ٢٠٠٧، اتخذت تدابير قانونية إضافية لتوفير مزيد من الحماية للمرأة. ومن جملة ما استجد من تطورات في الآونة الأخيرة، تعديل المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات المتعلقة بالمعاقبة على الأفعال التي تنطوي على التحرش الجنسي أو التخويف في الحيز العام والحيز الأسري على حد سواء (دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٥) والتدابير الرامية إلى منع ومعالجة الانتهاكات الجنسية والتحرش في مكان العمل (أقرها مجلس الوزراء في حزيران/يونيه ٢٠١٥).

٨٢- وانضمت تايلند إلى الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لاعتماد إعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على العنف ضد الأطفال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان لتايلند أيضاً الدور الرائد في صياغة خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨٣- وفي الأمم المتحدة، دعت تايلند إلى تعزيز سياسة واستراتيجيات العدالة الجنائية التي تراعي نوع الجنس من أجل الحد من حالات قتل النساء والفتيات بدافع جنساني في مختلف الظروف. واعتمدت توافق الآراء القرار المعنون "التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني"، الذي اقترحتة تايلند وكرواتيا، في إطار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (في أيار/مايو ٢٠١٥)، ثم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (في تموز/يوليه ٢٠١٥)، وفي إطار اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في دورتها السبعين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

٨٤- وتنفذ الحكومة باستمرار قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، أو "قواعد بانكوك" من أجل القضاء على التمييز ضد السجينات عن طريق تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في نظام العدالة الجنائية. وأنشئ معهد العدالة التايلندي في عام ٢٠١١، وقد اضطلع بدور هام في تعزيز تنفيذ قواعد بانكوك، من خلال بحثه وبرامجه المتعلقة ببناء القدرات. وأقام المعهد شراكة مع إدارة السجون للبدء في تنفيذ المشروع التحريبي المتعلق بالسجون النموذجية تنفيذاً لقواعد بانكوك.

٨٥- والحكومة ملتزمة بمعالجة مسألة حمل المراهقات التي أخذت في التفاقم خلال السنوات القليلة الماضية. وأصبح التثقيف بشأن الحياة الجنسية والمهارات الحياتية إلزامياً في المدارس وأنشئت شبكة من المعلمين وأفراد المجتمعات المحلية لإرشاد الطلاب وتوجيههم. وبالإضافة إلى

ذلك، أنشأت وزارة الصحة العامة عيادات للمراهقات في جميع أنحاء البلد لتعزيز التثقيف الجنسي والرعاية الصحية العامة وتحديد النسل.

٨٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقرت اللجنة الوطنية المعنية بتعزيز نماء الأطفال والشباب تنفيذ "هدف واحد، خطة واحدة" للحد من حمل المراهقات ورسم الهدف المتمثل في الحد من حمل المراهقات بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤ (قياساً إلى النسبة المسجلة في عام ٢٠١٣). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على القانون المتعلق بمنع حمل المراهقات الذي صيغ وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويشير هذا القانون إلى تدابير معالجة هذه المشكلة التي تشمل التثقيف الجنسي الإلزامي الشامل في جميع المؤسسات الأكاديمية، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، وفرص الحصول على التعليم المستمر للطالبات الحوامل.

٨٧- واتخذت تايلند العديد من المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة على مدى السنوات الماضية، من خلال إقامة الشراكات والتعاون فيما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والشبكات النسائية. وبُذلت جهود من أجل تحسين معارف المرأة وفهمها ومهاراتها فيما يتعلق بالدستور والقوانين ذات الصلة وأهمية المشاركة النسائية في السياسة والوظائف الإدارية. ونظمت دورات تدريبية وحلقات عمل لإعداد النساء المرشحات قبل خوضهن الانتخابات المحلية.

٨٨- وعلى الرغم من وضع العديد من السياسات والتدابير، فإن الحكومة تعي تماماً الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل سد الثغرات المتبقية. وتُعطى الأولوية لما يلي: (١) إعداد مقررات دراسية بشأن أدوار الجنسين لتنمية المواقف الإيجابية في أوساط الأطفال، و(٢) جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لاستخدامها في تحليل الحالات ووضع سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية ورصد التنفيذ و(٣) تشجيع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الوكالات العامة ذات الصلة لضمان تخصيص الموارد العامة بطريقة تفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كبار السن

٨٩- في عام ٢٠١٥، قَدَّر المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عدد كبار السن في البلد بما يناهز ١٠ ملايين نسمة أو ما نسبته حوالي ١٥ في المائة من مجموع السكان. ويشير هذا الرقم إلى أن المجتمع في تايلند قد دخل في مرحلة الشيخوخة منذ أكثر من عقد من الزمن إذ كانت نسبة كبار السن تبلغ ١٠,٥ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٥.

٩٠- وأعدت الخطة الوطنية الثانية المتعلقة بكبار السن (٢٠٠٢-٢٠٢١) طبقاً لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢. ويعد القانون المتعلق بكبار السن لعام ٢٠٠٣ من الصكوك القانونية التي تصون حقوق كبار السن.

٩١- ويهدف نظام منحة الشيخوخة إلى ضمان حصول جميع السكان التايلنديين على دخل أساسي عند بلوغ سن الستين وما فوق (باستثناء الأشخاص الذين يتقاضون معاشات حكومية). وتقدم المنح في إطار هذا النظام على النحو التالي: ٦٠٠ باهت شهرياً للفئة العمرية ٦٠-٦٩، و٧٠٠ باهت للفئة العمرية ٧٠-٧٩، و٨٠٠ باهت للفئة العمرية ٨٠-٨٩ و١٠٠٠ باهت لمن هم في سن ٩٠ فما فوق.

٩٢- ولمواصلة توفير شبكة أمان وضمان حصول جميع سكان تايلند على معاشات تكفل لهم حداً أدنى من مستوى المعيشة بعد التقاعد، أنشأت الحكومة "صندوق الادخار الوطني" في آب/أغسطس ٢٠١٥. والاشتراك في الصندوق مفتوح لجميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والتاسعة والخمسين، ويتطلب من العضو دفع مساهمة شهرية وتساهم الحكومة بعد ذلك بمبلغ مماثل في مدخراته. ويستهدف الصندوق المواطنين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو في القطاعات غير النظامية التي لا تشملها برامج التقاعد الحكومية أو صناديق الادخار الخاصة. وحتى الآن، بلغ عدد الأعضاء المشاركين في هذا الصندوق حوالي ٤٠٠.٠٠٠ عضو.

٩٣- ويضمن النظام الحكومي للتغطية الصحية الشاملة الإنصاف لجميع التايلنديين بمن فيهم كبار السن، في استحقاق الرعاية الصحية. وقد ركزت وزارة الصحة العامة على البرامج التالية الخاصة بكبار السن: الرعاية الصحية المنزلية، والعيادات الخاصة بكبار السن، والوقاية من الأمراض، والرعاية الطويلة الأجل، وتعزيز الصحة، والأنشطة الاجتماعية.

٩٤- وفي عام ٢٠١٣، أنشأت الحكومة، بالتعاون مع الإدارات الحكومية المحلية وشبكة كبار السن، مركز النهوض بكبار السن في كل مقاطعة. وتعمل الحكومة أيضاً في إطار شراكة مع هاتين الهيئتين لإصلاح المنازل والبيئة العامة لضمان سلامة كبار السن من خلال تعزيز معرفة عامة الجمهور بشأن مبدأ "التصميم العام" للتشجيع على تنفيذه محلياً.

٩٥- ويكمن نجاح الخطة الوطنية لكبار السن الممتدة على مدى ٢٠ عاماً في الرصد الدقيق وإجراء تقييم كل خمس سنوات، ومن المقرر إجراء التقييم المقبل في عام ٢٠١٧، وذلك في إطار متابعة التقدم في التنفيذ وتحديد الصعوبات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات.

٩٦- ومع تحول تايلند إلى مجتمع متقدم في السن، ستحتاج الحكومة إلى إعداد الموارد البشرية التي تقدم الخدمات لكبار السن كمقدمي الرعاية والموظفين الطبيين، وإعداد الميزانية اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة في البرامج ذات الصلة مثل منحة الشيخوخة ونظام التغطية الصحية الشاملة، فضلاً عن إعداد العدة لمواجهة الآثار الأخرى ذات الصلة من قبيل نقص اليد العاملة.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٩٧- لا يزال قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٧ يمثل الأساس القانوني القائم على الحقوق الذي تستند إليه جميع الوكالات في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعدل

هذا القانون في عام ٢٠١٣ لتضمينه تدابير ترمي إلى تعزيز إمكانية الوصول وتحسين خدمات الرعاية وغيرها من المساعدات. ويقضي التعديل أيضاً بإنشاء مراكز خدمة ذوي الإعاقة تقدم خدمات مجتمعية لهؤلاء الأشخاص فضلاً عن تعزيز التعاون مع منظماتهم.

٩٨- وفيما يتعلق بالإطار السياسي، ينفذ البلد الخطة الوطنية الرابعة بشأن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢-٢٠١٦)، التي تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية وسعادة في مجتمع يتمتعون فيه بحقوق كاملة ومتساوية. وتشدد الخطة أيضاً على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم فضلاً عن الترويج لمجتمع خال من العوائق.

٩٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أقر مجلس الوزراء تدابير ترمي إلى ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني العامة، وتوفير ما لا يقل عن خمسة أنواع من التسهيلات ألا وهي المنحدرات للكراسي المتحركة ودورات المياه ومواقف السيارات والإشارات والرموز والخدمات الإعلامية بحلول عام ٢٠١٥. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، زيادة منحة الإعاقة الشهرية من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ باهت أي زيادة قدرها ٦٠ في المائة (قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، وزيادة قروض دعم الأشخاص ذوي الإعاقة والأوصياء عليهم في العمل لحسابهم الخاص من ٤٠.٠٠٠ إلى ٦٠.٠٠٠ باهت لكل شخص (أي زيادة قدرها ٥٠ في المائة).

١٠٠- وتولي الحكومة أيضاً أهمية لتعديل التشريعات والممارسات الأخرى التي لا تتفق مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكمثال على ذلك، ينص قانون حقوق التأليف الجديد لعام ٢٠١٥، الذي عدل أول مرة بعد مرور ٢٠ سنة على صدوره، على استثناءات تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بنسخ أجزاء من المؤلفات المحمية بموجب حقوق التأليف أو تعديلها شريطة أن تكون الأهداف غير ربحية.

١٠١- ومن جملة الأمثلة الأخرى: (١) الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي قضى بعدم دستورية إسقاط أهلية الشخص المعاق للعمل في الجهاز القضائي وتعارضه مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و(٢) الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية العليا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الذي أمرت فيه إدارة بانكوك الكبرى ونظام النقل في بانكوك بتركيب مصاعد ومعدات أخرى في جميع محطات القطار المعلق لمساعدة الركاب من ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم من الوصول إلى وسائل النقل.

١٠٢- ولا تزال التدابير الرامية إلى تشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل اللائحة التنظيمية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١، تنفذ بشكل صارم. ويستخدم صندوق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يُجمع جزء من موارده من أرباب العمل أو المقاولين الذين لا يوظفون أشخاصاً من ذوي الإعاقة بحسب الحصص المحددة (عامل واحد من ذوي الإعاقة من أجل كل مائة عامل)، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بسبل منها منح

القروض لأصحاب المشاريع من ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم للمنظمات من أجل تنفيذ مشاريع تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٣- ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يتعرضون للوصم والتمييز في المجتمع. وتتصدى الحكومة لذلك بتعزيز المواقف الإيجابية بين الجمهور والمجتمعات المحلية من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة ومكافأة أصحاب الأداء المتميز منهم في مختلف المجالات.

الجماعات الإثنية

١٠٤- تتمتع الجماعات الإثنية بحماية القانون دون أي تمييز، ويحق لأفرادها الحصول على الخدمات العامة، بما فيها التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل.

١٠٥- ووضعت وزارة التنمية البشرية والأمن البشري الخطة الوطنية للنهوض بالجماعات الإثنية في تايلند (٢٠١٥-٢٠١٧) باعتبارها آلية لمساعدة هذه الجماعات في جوانب شتى، مثل إمكانية الحصول على الأراضي الزراعية، والصفة القانونية، بما في ذلك تعزيز التوازن والأمن وتمكينهم في الوقت نفسه من التكيف مع التغيرات الخارجية.

١٠٦- ووضعت كل من وزارة الثقافة ووزارة التعليم تدابير لصون ثقافة الجماعات الإثنية (من قبيل تسجيل التراث الثقافي غير المادي الذي يشمل اللغات الإثنية والحكم الشعبية، وإنشاء متاحف الفنون والفنون الشعبية)، وتشجيع التعلم الثنائي اللغة، على التوالي.

١٠٧- وتولي الحكومة أهمية كبيرة لحل المشاكل المتعلقة بالصفة القانونية للشخص من خلال تسجيل جميع المواليد، وإجراء مسح سكاني وإصدار بطاقات الهوية. وتنظر الحكومة مراراً في منح الصفة القانونية أو الجنسية لأفراد الجماعات الإثنية وفقاً للوائح التنظيمية ذات الصلة من أجل تحسين فرصهم في الحصول على الحقوق الأساسية والرعاية الاجتماعية.

المشردون وملتمسو اللجوء

١٠٨- تتأثر تايلند منذ زمن طويل بتدفقات المهاجرين غير النظاميين الهائلة بوصفها بلداً من بلدان العبور والمقصد.

١٠٩- ورغم أن تايلند ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، فإننا نلتزم منذ زمن طويل بتقاليدنا الإنسانية. وقدمنا المأوى للمشردين واللاجئين من الهند الصينية خلال السبعينيات وقدمنا مساعدة مماثلة للمشردين القادمين من ميانمار خلال العقود الأربعة الماضية، ولا نزال نتعهد بالرعاية حوالي ١١٠.٠٠٠ منهم. وتحملنا أيضاً عبء مجموعة كبيرة من المهاجرين غير النظاميين الذين قدموا عبر البحر من راخين وبنغلاديش فضلاً عن حوالي ٩.٠٠٠ شخص تُعنى بهم مفوضية شؤون اللاجئين في المناطق الحضرية.

١١٠- ولا تزال المستجندات الأخيرة في ميانمار تبعث الأمل في نفوس مجموعات مختلفة من الأشخاص الذين يخضعون لحمايتنا. ولذلك عملنا على تعزيز التأهب للعودة الطوعية بوسائل من قبيل الدورات التدريبية في الزراعة والفلاحة، وتدريب الموظفين من ميانمار على إزالة الألغام الأرضية. ونتعاون أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن وضع قاعدة بيانات لجميع الأشخاص المشردين الذي يعيشون في ملاجئ مؤقتة. وتتصدر عودة مشردي ميانمار عودة طوعية وآمنة وكرامة ومستدامة أولويات الحكومة.

١١١- ونولي أهمية أيضاً لتقديم مساعدة إنمائية تحقق التنمية المستدامة، لا سيما في ولاية راخين. ففي السنوات الماضية، ساهمت تايلند في بعض المساعدات المالية المقدمة لبناء مآو للمشردين داخلياً وتنفيذ مشاريع لتوفير التدريب والمعدات الزراعية للسكان المحليين.

١١٢- وقدمت تايلند منذ مطلع عام ٢٠١٣ المساعدة إلى عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين القادمين من ولاية راخين ومن بنغلاديش، مع اتباع سياسة عامة رئيسية تتمثل في توفير الحماية المؤقتة بانتظار التوصل إلى حلول طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، بذلت تايلند جهوداً ترمي إلى التصدي بجدية للجماعات الإجرامية التي تمارس التهريب والاتجار، بما فيها الجماعات التي تستغل المهاجرين غير النظاميين.

١١٣- وبما أن الهجرة غير النظامية عن طريق البحر تتطلب تقاسم المسؤولية الدولية، فإن تايلند استضافت اجتماعين استثنائيين بشأن الهجرة غير النظامية في المحيط الهندي (في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وكان الهدف من الاجتماعين تبادل المعلومات والعمل بشكل مشترك على تحديد التدابير الرامية إلى منع المشكلة ومعالجتها معالجة شاملة في جميع المراحل بمشاركة بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل التوصل إلى حل دائم على أساس تقاسم العبء على المستوى الدولي.

١١٤- ولا تزال تايلند تواجه صعوبات في ظل تقديم المساعدة للمهاجرين غير النظاميين الذين يمكثون في البلد مدة طويلة من الزمن بسبب بطء إجراءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تحديد صفة اللاجئ وإعادة التوطين. وتخطط تايلند في الوقت الحاضر، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني، لتوسيع مراكز الاحتجاز وتحسين ظروف عيش المحتجزين ورفاههم. وفي بعض الحالات، نسمح أيضاً بالإفراج عن اللاجئين في المناطق الحضرية بكفالة إلى حين التوصل إلى حلول بشأن إعادة توطينهم أو عودتهم.

١١٥- ونحن بصدد دراسة أنظمة الفرز المعتمدة في بلدان أخرى من أجل إجراء غريبة فعالة للمهاجرين المحتاجين إلى الحماية حقاً. ونأمل التوصل إلى نظام فعال ومستدام يمكن تطبيقه على سياقنا.

جيم - الحقوق المدنية والسياسية

حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع

١١٦ - تحترم تايلند تماماً حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع باعتبارهما يشكلا ركيزة أساسية لقيام مجتمع ديمقراطي. غير أن حرية التعبير يجب أن تمارس بطريقة بناءة ولا تكون فيها إساءة لأي عقيدة أو نظام عقائدي، سواء تعلق الأمر بالأديان أو بالمؤسسات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمارس حرية التعبير أيضاً في سياق مناسب، ويقصد بذلك الزمان والمكان والأسلوب، وألا تخل بالنظام الاجتماعي والأمن.

١١٧ - وتشجع الحكومة تبادل الآراء بوسائل منها عقد جلسات استماع عامة بشأن الإصلاح الوطني وصياغة الدستور الجديد بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، على المستويين الوطني والدولي.

١١٨ - إن الملكية التايلندية تحظى بدرجة عالية من التبجيل وتظل دعامة للاستقرار في البلد. ويمثل قانون المس بالذات الملكية جزءاً من قانون العقوبات وهو ينص على حماية حقوق أو سمعة الملك أو الملكة أو ولي العهد أو الوصي على العرش كما هو الشأن بالنسبة لعامة الناس في قانون القذف. ويتوخى القانون حماية حقوق أو سمعة المؤسسات. ولا يرمي إلى الحد من حقوق الشعوب في حرية التعبير أو الحرية الأكاديمية. وكما هو الحال بالنسبة للأفعال الجرمية الأخرى، تقام الدعاوى المتعلقة بالمس بالذات الملكية وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة ويحق لمن يُدان الاستفادة من العفو الملكي.

١١٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، نفذت تايلند قانون التجمعات العامة لعام ٢٠١٥ لضمان الطبيعة السلمية للتجمعات العامة وعدم تعطيلها للنظام العام ورفاه الناس مع احترام حق الشعب في حرية التجمع.

إقامة العدل

١٢٠ - تعلق الحكومة أهمية كبيرة على إقامة العدل، وقد اتخذت العديد من التدابير لضمان فرص الناس في الوصول إلى العدالة، ويشمل ذلك إصدار قانون تحقيق العدالة لعام ٢٠١٥، تحت مسؤولية وزارة العدل. وتقدم الإدارة المعنية بحماية الحقوق المدنية وتوفير المعونة القانونية، تحت إشراف مكتب المدعي العام، مساعدة قانونية للفقراء، من قبيل توفير الاستشارة القانونية المجانية والمساعدة في الإجراءات القضائية. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان تكافؤ فرص الناس في الوصول إلى العدالة والمساعدة على تضييق الفروق في المجتمع.

١٢١ - وحاولت الحكومة أيضاً توسيع نطاق المساعدة القانونية المقدمة لغير التايلنديين لتشمل، على سبيل المثال، تقديم خدمات الترجمة الشفوية لكل شخص، سواء كان من المدانين

أو من المدعى عليهم أو المدعين، في مرحلة التحقيق التي تمثل مرحلة حرجة تحسم مآل القضية. وتمثل هذه المساعدة إضافة إلى المساعدة التي يقدمها المجتمع المدني عادة.

١٢٢- وضماناً للحق في الحصول على تعويض من الدولة، وافق مجلس الوزراء مؤخراً على اقتراح وزارة العدل الداعي إلى تعديل قانون تعويض المتضررين ودفع تعويضات ومصروفات للمتهم في قضية جنائية لعام ٢٠٠١. ويهدف هذا التعديل إلى إضافة الاتجار بالأشخاص باعتبارها من الأفعال الجرمية التي يحق للمتضرر منها طلب الحصول على تعويض. ويبحث مجلس الدولة حالياً هذا التعديل.

١٢٣- وفي عام ٢٠١٤، أنشأت الإدارة المعنية بحماية الحقوق المدنية وتوفير المعونة القانونية مركز توفير سبل الانتصاف لضحايا الأفعال الجرمية الذي يضطلع بدور فعال في تقديم المساعدة في القضايا العاجلة و/أو الهامة. واستحدثت الإدارة أيضاً برامج لزيادة الوعي بين الناس بشأن الحقوق في مجال العدالة الجنائية. وأنشأت الإدارة مكتب مساعدة في ٧٦ مركزاً من مراكز الشرطة الإقليمية في جميع أنحاء البلاد، لتوفير المشورة القانونية وتلقي طلبات التعويض في القضايا الجنائية.

١٢٤- وعلى الرغم من ضرورة اللجوء إلى قوانين خاصة تتعلق بالأمن في بعض المناطق في المقاطعات الحدودية الجنوبية، فإن إمكانية الحد من استخدام هذه القوانين تُبحث باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت هذه القوانين بأقصى قدر من الحذر حرصاً على ألا يؤدي ذلك إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وتشجع الحكومة أيضاً الأشخاص الذين تورطوا في ارتكاب أفعال جرمية على الاستسلام والتعاون مع السلطة. وفي مقابل ذلك، يصبحون بمنأى عن التجريم ويحصلون على الدعم للاندماج في المجتمع المحلي من جديد.

١٢٥- واعتمدت الحكومة نهج جلاله الملك القائم على "الفهم والتواصل والتنمية" من أجل تحسين حياة الشعب في المقاطعات الحدودية الجنوبية، وإعطاء الأهمية لمشاركة الناس في حماية مجتمعاتهم المحلية. واعتبرت الحكومة إقامة العدل من الأولويات في استراتيجية معالجة المشاكل وأوعزت إلى الوكالات التعجيل بتعزيز النظام القضائي لكي يتسم بالعدل والشفافية، وفي إجراء تحقيقات سريعة تشمل القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، وتوفير سبل الانتصاف أو التعويض للفئات المتضررة. ومن المتوقع أن تساعد هذه الاستراتيجية على استعادة ثقة السكان المحليين والمقاطعات الأخرى.

١٢٦- وأنشأ المركز الإداري للمقاطعات الحدودية الجنوبية مركز تحقيق العدالة على صعيد المقاطعات (أو مركز كيديلان) ليتولى تلقي الشكاوى وتسوية المنازعات وإسداء المشورة القانونية بشأن الإجراءات القضائية والتنسيق مع السلطة المختصة بشأن توفير سبل الانتصاف والتعويض. وأنشأ المركز أيضاً خدمة الخط المباشر ليكون بمثابة قناة إضافية لتقديم الشكاوى.

١٢٧- ولا تزال مكافحة الفساد من الأولويات الحكومية ومن مجالات الإصلاح على مستوى السلطة التشريعية. ولا تفتأ تايلند تعمل، منذ انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠١١، على مراجعة التشريعات من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

نظام العدالة

١٢٨- اقترحت إدارة السجون في الآونة الأخيرة تعديل قانون السجون لعام ١٩٣٦. وهدفها هو إصلاح نظام السجون الوطني لكي يصبح أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو). ويبحث مجلس الدولة حالياً مشروع هذا التعديل.

١٢٩- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقرت الجمعية التشريعية الوطنية مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق باستخدام أجهزة المراقبة الإلكترونية بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم مؤقتاً، والمعايير المعتمدة في الإفراج بكفالة، والاستئناف في حالة رفض طلب الإفراج المؤقت. ومن شأن مشروع التعديل أن يساعد على معالجة مسألة اكتظاظ السجون وتحقيق المساواة في مجال العدالة لأنه يتيح للمتهمين والمدعى عليهم فرصة أفضل لطلب الإفراج المؤقت، بمن في ذلك الفقراء والأشخاص الذين ليست لديهم أملاك/أصول تستخدم كسند كفالة. وهناك أيضاً مركز للمراقبة الإلكترونية قيد الإنشاء بمكتب محكمة العدل الذي سيصدر قريباً لائحة داخلية لتقديم توجيهات بشأن استخدامه.

١٣٠- وفيما يتعلق بصحة السجناء، أطلقت وزارة الصحة العامة مشاريع نموذجية لتحسين فرص السجناء في الحصول على الخدمات الصحية في خمس مقاطعات^(٤). ويعكف المكتب الوطني للأمن الصحي حالياً على إجراء دراسة وتقديم توصيات لضمان شمول نظام التأمين الصحي للسجناء.

١٣١- وتولت وزارة العدل صياغة القانون المتعلق بتسوية المنازعات الذي يحدد التدابير والشروط للسماح لممثل المجتمع المدني بالتوسط وحل المنازعات المدنية والجنائية في الجرائم التي يجوز فيها الصلح أو الجرائم الصغيرة. ومن المأمول أن يساعد هذا القانون على الحد من القضايا المعروضة على المحاكم فضلاً عن حل مشكلة اكتظاظ السجون. وقد وافق مجلس الوزراء على المبادئ التي استند إليها مشروع القانون وأوعز إلى الوكالات ذات الصلة بمزيد بحث اختصاص القانون، والتقييم الأولي، والسبل الكفيلة بالحد من عدم المساواة في نظام العدالة.

حظر التعذيب والاختفاء القسري

١٣٢- اقترحت الإدارة المعنية بحماية الحقوق المدنية وتوفير المعونة القانونية مشروع قانون يتعلق بمنع وقمع أعمال التعذيب والاختفاء القسري على مجلس الوزراء لينظر فيه. وفي حال طبق مشروع هذا القانون، فإنه سيكون بمثابة القانون التنفيذي لاتفاقية مناهضة التعذيب، التي تعد

تاييلند طرفاً فيها، وسيتيح إمكانية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقعتا تاييلند في عام ٢٠١٢.

١٣٣- وتولي الإدارة المعنية بحماية الحقوق المدنية وتوفير المعونة القانونية أهمية كبيرة لتدريب موظفي إنفاذ القانون بهدف زيادة الوعي بين الموظفين وتثقيفهم بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وذلك لمنع انتهاكهم للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيتين المذكورتين.

١٣٤- وتدرس إدارة السجون إمكانية استخدام بدائل للاحتجاز. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أطلقت الإدارة مشاريع نموذجية في سجن بانكوانغ المركزي عن طريق فك أغلال جميع النزلاء بغض النظر عن الجريمة المرتكبة أو طول مدة الحبس، باستثناء الأشخاص الذين لا يسمح لهم بذلك بموجب المادة ١٤ من قانون السجون لعام ١٩٣٦ (أي نزلاء السجن الذين يمكن أن يلحقوا بأنفسهم أو بغيرهم أذى بدنياً أو من يحتمل هروبهم). وتهدف الإدارة إلى توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل سجوناً أخرى وجميع الإصلاحات.

دال- تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

المرحلة الأولى

١٣٥- ساعد قانون التعليم الوطني لعام ١٩٩٩ على تعميم ثقافة حقوق الإنسان في النظام المدرسي عن طريق غرس وعي سليم بشأن السياسة والديمقراطية والحكم والدستور يعزز ويحمي الحقوق والحريات والمسؤوليات واحترام سيادة القانون والكرامة الإنسانية في عملية التعلم. وبالإضافة إلى ذلك، تجسد الخطة الوطنية للتعليم أيضاً مبادئ حقوق الإنسان في منهجية التعليم والتعلم من خلال المضامين والأنشطة التي تراعي الفروق الفردية والثقافية، وتشجع التعاون مع الآباء والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

المرحلة الثانية

١٣٦- يحظى التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالتشجيع في التعليم العالي. وهناك عدد متزايد من المقررات المتعلقة بحقوق الإنسان، منها ما هو إلزامي ومنها ما هو اختياري في شعب الجامعات مثل كليات الحقوق والعلوم السياسية والتعليم والعلوم الصيدلانية، وفي جامعة راجابات. ويشمل مضمونها طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وفلسفتها وتطورها والآليات ذات الصلة. وهناك في الوقت الحاضر، جامعات تمنح الدرجة الجامعية الأولى ودرجة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، توفر العديد من الوكالات الحكومية، مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة التنمية البشرية والأمن البشري والمكتب القضائي، بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية،

برامج تدريبية بشأن حقوق الإنسان للموظفين المعيّنين، مع التركيز على ضباط الشرطة، وأفراد الجيش وموظفي السجون والموظفين القضائيين.

المرحلة الثالثة

١٣٧- يتمتع العاملون في وسائط الإعلام والصحفيون بالحريات فيما يتعلق بنقل الأخبار أو المعلومات أو الأفكار في البلد، شريطة ألا تتعارض مع آداب المهنة التي وضعت لتوجيه الهيئات المستقلة ورابطات الصحافة والصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الوكالات الحكومية، بما في ذلك إدارة العلاقات العامة، واللجنة الوطنية للبحث والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والمجلس الوطني للصحافة ورابطة الصحفيين التايلنديين، لوائح ومدونات قواعد سلوك للاتصال ونشر المعلومات مع التركيز على احترام حقوق الإنسان، ولا سيما مبدأ عدم التمييز والمسؤولية الاجتماعية.

١٣٨- وتعتز الحكومة بأن ثمة تحديات لا تزال قائمة وهي تسعى إلى زيادة فرص الحصول على التدريب في مجال حقوق الإنسان في المدارس وجعله محط اهتمام أكبر، والتوسع في توفير المقررات المتعلقة بحقوق الإنسان في الجامعات، وتكثيف المناهج الدراسية لتنمية معارف الطلاب وتعزيز وعيهم. ولكي تفلح الحكومة في ذلك، يتعين عليها توفير التدريب للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالتعاون مع الشركاء الذين يهمهم الأمر. وينبغي زيادة تعزيز آلية التنظيم الذاتي لتمكين وسائط الإعلام من تحقيق التوازن السليم بين التصنيف واحترام آداب المهنة، وبالتالي الامتناع عن تقديم محتوى ينطوي على التمييز أو العنف أو الكراهية.

هاء- التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان

١٣٩- وجهت تاييلند دعوة دائمة لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في عام ٢٠١١.

١٤٠- ورحبت تاييلند بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في الفترة من ١ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد تسنت للمقرر الخاص فرصة الاجتماع بالوكالات الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأخذت هذه الوكالات بتوصيات المقرر الخاص في عملية التنفيذ من أجل تعزيز الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في البلد.

رابعاً- الإصلاح الوطني

١٤١- يعد الإصلاح الوطني من الأولويات الرئيسية الحكومية. ويؤمل أن يساعد الإصلاح على تحسين الهياكل الأساسية، وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، وحل المشاكل التي لا تزال مطروحة وتشكل عقبات تحول دون تنمية البلد. وقد حددت الحكومة ١١ مجالاً من مجالات الإصلاح التي ترغب في النهوض بها^(١٥).

١٤٢- وللتقدم في خطة الإصلاح بنجاح، تعكف الجمعية الوطنية لتوجيه عملية الإصلاح^(١٦) على صياغة خطة العمل، وتحديد الأهداف المتوخاة بالنسبة لكل مجال من مجالات الإصلاح. فالهدف من الإصلاح السياسي، مثلاً، هو حل النزاعات وتعزيز المصالحة عن طريق الحوار مع كل الجماعات وإنشاء آلية الوصول إلى السلطة السياسية بطريقة شفافة، وآليات الضبط من خلال تعزيز البرلمان والمؤسسات المستقلة، وإيجاد ثقافة سياسية خالية من المحسوبية؛ ويهدف إصلاح الإدارة العامة إلى النهوض بالآلية التي تحقق تكاملاً أفضل بين عمل الوكالات الحكومية على المستوى المركزي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي، وإلى بناء قدرات مركز دامرونغضاما^(١٧)، وتعزيز الحكم الرشيد في أوساط المسؤولين الحكوميين؛ وتركز جهود إصلاح القوانين ونظام القضاء على معالجة مسألة إنفاذ القانون وإقامة العدل للحد من عدم المساواة وزيادة كفاءة نظام القضاء؛ ويركز إصلاح الإدارة المحلية على تحقيق اللامركزية والمشاركة العامة.

١٤٣- وما أن يعطي كل من مجلس الوزراء والجمعية التشريعية الوطنية موافقته على خطة العمل المذكورة، سيكون بإمكان الجمعية الوطنية لتوجيه عملية الإصلاح أن تضي قدماً في الإصلاح من أجل تحقيق نتائج ملموسة، وسوف تستمر في تنفيذ الخطة من خلال الاستراتيجية القطرية العشرينية والقانون الأساسي المتعلق بالإصلاح الوطني الذي سيصاغ بعد إقرار الدستور. وسيطلب تنفيذ خطة الإصلاح أيضاً مشاركة جميع القطاعات.

خامساً- مجمل التحديات

١٤٤- لا يزال إلمام المسؤولين الحكوميين والجمهور بقضايا حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل محدوداً حتى الآن. ويتعين على الحكومة بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي بهذه القضايا من أجل إثارة حماسة الجمهور لترغيبه في المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل والأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤٥- وهناك حاجة إلى تعزيز البنية الأساسية لحقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت الحاضر، لا تزال ثمة تحديات تعترض تحقيق قيم حقوق الإنسان بشكل كامل وتحديث القوانين الداخلية وكفاءة مؤسسات حقوق الإنسان. ويتعين على الحكومة أن تعمل على إصلاح وتعزيز الآلية ذات الصلة بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان من أجل تثبيت قيمة حقوق الإنسان، وتشجيع القطاعات الأخرى، مثل قطاع الأعمال التجارية، على أخذ

المسؤولية الاجتماعية بقدر أكبر من الجدية من خلال التعاون أو الاستناد إلى الإطار القانوني أو خطط الحفز لكي تكون حماية حقوق الإنسان فعالة وشاملة ومستدامة.

١٤٦- وهناك عدة قضايا من قضايا حقوق الإنسان لم تعد اليوم تنحصر في بلد واحد، بل باتت لها آثار عابرة للحدود، مثل الهجرة والبيئة (مثل الضباب العابر للحدود). وتتطلب هذه الظاهرة من الحكومة السعي إلى التعاون وتبادل الخبرات مع بلدان أخرى، لا سيما بلدان المنطقة (على سبيل المثال، رابطة أمم جنوب شرق آسيا) ومع الشركاء الآخرين، مثل الآليات الإقليمية ذات الصلة والمنظمات الدولية، لمعالجة هذه التحديات المشتركة بطريقة أكثر تنظيماً وفعالية.

١٤٧- وقد أدى السياق السياسي الحالي في البلد إلى ظهور صعوبات في تحقيق التوازن السليم بين محاولة النهوض بالمصالحة والأمن والإصلاح الوطني وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، وضرورة تقييد البعض من حقوق وحرّيات الشعب (مثل حرية التعبير والتجمع). ومن الضروري تحقيق هذا التوازن منعاً للأفعال التي تؤدي إلى الكراهية والشقاق الاجتماعي، وتشجيعاً، في الوقت نفسه، على الحوار البناء - وكل ذلك من شأنه أن يمهد الطريق للمصالحة والدفع بخطة الإصلاح وإرساء أساس متين لإقامة ديمقراطية ناجحة ومستدامة.

١٤٨- ولا تزال مسألة قلة الثقة بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني مطروحة. وينبغي للحكومة أن تشجع على مزيد من التعاون، كأن تفسح المجال لإجراء حوار حقيقي وبناء وصادق لسد الفجوة وتحقيق الشراكة في مجال حماية حقوق الإنسان المكفولة للشعب.

سادساً- التوجه المستقبلي

١٤٩- إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال ومعالجة التحديات الطويلة الأجل بشكل ناجح وملموس يتطلبان من الحكومة التمسك بالتزاماتها وسياساتها والتعاون مع جميع القطاعات.

١٥٠- وتعكف الحكومة حالياً على صياغة الخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٧-٢٠٢١) والاستراتيجية القطرية العشرينية التي تركز على تحقيق تنمية محورها الإنسان تجلب الأمن والرخاء والاستدامة فضلاً عن الحد من عدم المساواة، وذلك استلهاماً لفلسفة جلاله الملك بشأن اقتصاد الاكتفاء الذاتي. ويتعين على الحكومة النهوض بحقوق الإنسان استناداً إلى مؤشرات وبيانات مصنفةُ تجمَع بانتظام من أجل رصد التقدم المحرز ووضع السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية والأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو فعال وملموس ومستدام أكثر.

١٥١- وسيساعد الإصلاح الوطني في مختلف المجالات على إرساء أساس متين لتحقيق تنمية فعالة وطويلة الأجل في البلد. ويؤمل أن تتحقق التنمية المستدامة، فضلاً عن الديمقراطية المستدامة القائمة على سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. ومن المهم أن ينطلق تعزيز وحماية حقوق الإنسان من المستوى الفردي. ولا يمكن لحقوق الإنسان أن تزدهر وتنمو على أفضل وجه إلا عندما تكون قيمة وثقافة حقوق الإنسان متأصلتين في المجتمع.

١٥٢ - وستواصل الحكومة ترسيخ وتعزيز التعاون من خلال الآليات الإقليمية ذات الصلة مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وسائر أطر التعاون ضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية بالي. وستتطلع هذه الآليات بدور أكثر أهمية في معالجة عدة مشاكل في مجال حقوق الإنسان. ويعد التعاون وبناء القدرات من خلال هذه الآليات، فضلاً عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، من المقومات الأساسية للتوفيق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد وفي المنطقة.

Notes

- ¹ Chaired by Permanent Secretary of the Ministry of Foreign Affairs and comprising all relevant agencies as well as the National Human Rights Commission, academics and civil society.
- ² Approved by the Cabinet in November 2014.
- ³ The report can be found at <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRIImplementation.aspx>
- ⁴ For example, in September 2014, the Government partnered with AICHR to organise the Workshop on Sharing of Experiences on UPR among ASEAN Member States in Bangkok, in order to exchange experience and share best practices on UPR process with countries in the region and interested partners (such as Switzerland and OHCHR).
- ⁵ Thailand requested for technical assistance from OHCHR, with the support of the UPR Trust Fund, in implementing recommendations related to the CAT which require technical expertise.
- ⁶ These are, such as, the Administrative Courts, the Attorney-General, the Election Commission, the Ombudsman, the National Anti-Corruption Commission, the Auditor-General, and the National Human Rights Commission.
- ⁷ 11 issues are public health; education; economic rights; natural resources and the environment; housing; cultural rights and rights concerning religion; data, information, information technology, and communication; transportation; civil and political rights; judicial process; and social security.
- ⁸ 15 target groups are the accused persons/ persons deprived of liberty; former inmates/ persons released from detention; accused persons charged with drug-related offences/ drug addicts and individuals who have undergone rehabilitation treatments for drug addiction; victims and injured persons; persons living with HIV/AIDS; workers; people living in poverty/ individuals affected by the development process; farmers; older persons; children and youth; women; persons with disabilities; stateless persons, ethnic groups, and asylum seekers or displaced persons; individuals affected by violent situations; and persons with different sexual orientation/ gender identities.
- ⁹ Under the Ministry of Justice.
- ¹⁰ By the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC).
- ¹¹ Adopted at the 27th ASEAN Summit in November 2015.
- ¹² For example, in November 2015, the Cabinet approved the country's endorsement of the New York Declaration on Forests which strives to end natural forest loss by 2030.
- ¹³ Chaired by the Minister of Labour.
- ¹⁴ The five provinces are namely Nongkhai, Ratchaburi, Nakhon Pathom, Phra Nakhon Si Ayutthaya, and Nakhon Si Thammarat.
- ¹⁵ These are politics, public administration, law and justice, local administration, education, economy, energy, public health and environment, mass media, society, and sports, arts, culture, religion, morality and ethics.
- ¹⁶ The NRSA comprises experts and representatives from both government agencies and civil society.
- ¹⁷ Damrongdhama Center is resolution and information center for general complaints across the country.